خريطة إسرائيلية تكشف عن المنازل المنوي هدمها في القدس

رغم التجميد المزعوم للاستيطان .. مئات االوحدات تبنى في المستوطنات المعزولة

القدس المحتلة - «الوطن» - وكالات:

■ نشرت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية أمس الجمعة، في صدر صفحتها الأولى تحقيقا صحفيا عن حجم أعمال البناء المستمرة في المستوطنات رغم أمر التجميد المزعوم. وجاء في التحقيق انه – عشية عودة الموفد الأميركي جورج ميتشل الى المنطقة لمحاولة استئناف المفاوضات حول ما تسمى بـ التسوية الدائمة بعد قرار تجميد البناء في المستوطنات – اكتشفت اعمال رصد واستطلاع جرت في الاسبوع الأخير زخم البناء في عشرات المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية. وتقول (هآرتس) في التحقيق الذي أعده مراسلها عكيفا إلدار ان أعمال البناء – الجارية خاصة الى الشرق من جدار الفصل العنصري – كانت بدأت إما قبيل إصدار أوامر التجميد في ٢٦ من نوفمبر الماضي أو بعيد هذا الموعد. وتضيف الصحيفة انها قامت بتنظيم جولة تفقدية في الميدان يوم الاربعاء الماضي في الضفة المحتلة حيث شوهدت وسجلت أعمال تجريف في منطقتي (بركان واريئيل) الصناعيتين واعمال بناء للسكن في المراحل الأولية في كل من مستوطنة اريئيل وإلكانا الشمالية وبدوئيل وكفار تبواح. كما شوهدت لافتة ضخمة في وسط (كفار تبواح) تعلن عن مشروع جديد لبناء ٦٥ وحدة سكنية. وتقول (هآرتس) انه تم في جميع هذه المواقع تسجيل وجود معدات وآليات ثقيلة لأعمال التجريف تقوم بأعمال تسوية وتمهيد الأرض والبنى التحتية. ويستدلّ من عملية توثيق وتسجيل – قام بها في الاسبوع الماضي درور أتكس من منظمة حقوق الانسان الاسرائيلية (يش دين – هناك قانون) وكذلك من اعمال رصد واستطلاع قامت بها حفيت عوفران من حركة (السلام الآن) – ان أعمال بناء تجري هذه الايام في أكثر من ٥٠ مستوطنة وكذلك في منطقتين صناعيتين أخريين – (ميفو حورون وغوش عتسيون). زد على ذلك انه تم في ٧ من الشهر الماضي طرح عطاء لشراء منطقة كبيرة لانشاء مبنى تجاري في منطقة مفرق غوش عتسيون.

■ صبي فلسطيني مقنع يشارك في تظاهرة ضد النشاط الاستيطاني اليهودي في حي الشيخ جارة بالقدس الشرقية امس رويترز

وتقول (هآرتس) ان اتكس قام بتسجيل استيلاء مستوطنين على أراض زراعية فلسطينية محيطة بمستوطنات براخا وكوكب هشاحار وكفار تبواح وألون موريه وسوسيا ومستوطنة ايفي هناحال العشوائية. ومن جهة اخرى أوضحت الادارة المدنية ان أمر تعليق البناء لا يسري الا على وحدات لم يتم فيها بعدُ صبّ الدعائم اعتبارا من موعد صدور الامر المذكور. وفي اعقاب ذلك تم إستثناء نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية – جرت فيها بعد هذا الموعد اعمال بناء في مرحلة ما بعد صب الدعائم – من سريان التجميد. هذا بالاضافة الى ٤٩٢ وحدة استيطانية جديدة أقرها وزير الحرب الإسرائيلي إيهود براك. وتدلّ معطيات إحصائية قامت بجمعها حركة (السلام الآن) على ان البناء الذي تمت المصادقة عليه في إطار التجميد أكبر حجما من متوسط البناء في باقي المناطق الاسرائيلية: في حين تم إقرار بناء ١١٦٧ وحدة سكنية لكل ١٠٠ الف نسمة في المستوطنات خلال فترة التجميد – فانه في الوقت نفسه (بناء على معطيات دائرة الإحصاء المركزية) – تم بناء ٨٣٦ وحدة استيطانية فقط لكل ١٠٠ الف نسمة في باقي مساحة فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وهكذا – على سبيل المثال لا الحصر – سيتم خلال فترة التجميد بناء ٤٧٦ وحدة سكن في (معاليه أدوميم) اي بحجم اكبر مما يجري في مدن مماثلة من حيث عدد سكانها داخل دولة الإحتلال: ١٤٩ وحدة في (روش هعاين) او ١٦٠ في (كريات بياليك) او ٥٩ وحدة سكن في ديمونا. وفي (اريئيل) سيتم بناء ١٤٦ وحدة خلال فترة التجميد بالمقارنة مع ٢١ وحدة في (بيت شيئان) و–٥١ في (كريات طبعون) و– ٣٢ وحدة استيطانية في (سديروت). وتقول (هآرتس) ان أعمال البناء في معظم المواقع تجري على أيدي عمال فلسطينيين يصبون الى مواقع البناء على متن سيارات أجرة (تاكسيات) أو سيارات خصوصية تحمل لوحات تسجيل للسلطة الفلسطينية. وتستثنى من هذه الظاهرة مستوطنة (كفار تبواح) التي تشكل احد المواقع الوحيدة حيث يحرص المستوطنون على ما يسمى ب•عمل عبري) اي تنفيذ اعمال البناء بأيدي عمال اسرائيليينعلى صعيد اخر . حذر رئيس مؤسسة المقدسي طاهر النمري، من خطورة المعلومات الواردة في خريطة حصلت عليها المؤسسة من أروقة بلدية الاحتلال بالقدس، تبيّن مجموع المباني التي تعتزم هدمها في بلدة سلوان والأحياء المجاورة لها: البستان ورأس العامود والثوري (أبو طور). وأكد النمري أن الخريطة تكشف المباني التي تم وضع علامات توضيحية عليها، وبلغت ٣١٢ مبنىً سكني مما يعني أنها تشمل هدم مئات الوحدات الاستيطانية في المنطقة، وان المئات من المقدسيين سيُلقى بهم في العراء. وأضاف أن الموقف يتطلب التدخل الدولي في أرفع صوره لإيقاف الهجمة الاستيطانية والتهويدية في مدينة القدس. وطالب بتدخل جامعة الدول العربية بكامل تجمعها ونفوذها وتأثيرها لإيقاف هذه المصيبة، ودعا منظمة المؤتمر الإسلامي إلى أخذ دورها في إيقاف عملية التطهير العرقي وإلغاء الوجود الديمغرافي الفلسطيني في مدينة القدس. وشدد النمري على ضرورة تدخل لجنة القدس لتأخذ دورها في إيقاف هذا المسلسل الهدام، وطالب الأردن، صاحبة الولاية الدينية على مدينة القدس، بالتدخل السريع لإيقاف عملية الحفريات التي تطال منطقة باب المغاربة وجنوب الأقصى في وادي حلوة. من جهته، أكد مدير عام مؤسسة المقدسي معاذ الزعتري، أن المؤسسة تنظر ببالغ الخطورة إلى هذه الخارطة التي تكشف عن نية بلدية الاحتلال هدم ٣١٢ مبنىً سكني وتشريد مئات العائلات الفلسطينية. ولفت إلى التصريحات الأخيرة لرئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بريكيت، وقال انه يسعى لإضفاء الشرعية القانونية على مبنى استيطاني غير قانوني يعرف باسم 'يوناثان' في قلب سلوان، وهو مكون من أربعة طوابق وذلك بهدف تعزيز التواجد الاستيطاني اليهودي في البلدة. وشرح الزعتري ما ورد في الخارطة من معلومات وصفها بالخطيرة والكارثية على الوجود الفلسطيني في سلوان وفي القدس بشكل عام. وأشار الزعتري إلى أن الخارطة أظهرت تسميات عبرية تلموذية بدل التسميات العربية للمنطقة، بحيث أطلقت تسمية 'عير دافيد' على بلدة سلوان، و'كفار هشيلواح' بدل حي وادي حلوة، و'جاردِ هميلخ' على حي البستان. وحذّر الزعتري من خطورة المعلومات التي بيّنتها وأظهرتها خارطة البلدية، وقال إن تنفيذ أوامر الهدم قد تتم في أي لحظة، ومن شأن ذلك تشريد آلاف المقدسيين الأمر الذي يؤكد أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي قائمة على أساس عنصري من خلال ممارسة التطهير العرقي بحق المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس. وتظهر الخريطة دائرة تم وضعها حول حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، بمعنى أن البلدية تعتزم هدم مبانيه الـ ٨٨ وتشريد نحو ألف وخمسمائة مقدسي.■

إحياء لذكرى العدوان على غزة:

« الديمقراطية» تقيم مهرجانا جماهيريا حاشد في غزة وتطالب بعدم الانخداع بمواقف إسرائيل

غزة - الوطن :

■ أقامت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مهرجاناً جماهيرياً حاشداً، إحياءاً للذكرى السنوية الأولى للحرب على قطاع غزة، تحت شعار "لنجابه تداعيات العدوان والحصار الظالم على قطاع غزة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية"، على أنقاض البيوت المدمرة في بلدة خزاعة شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة. ورفعت خلال المهرجان الجماهيري، الأعلام الفلسطينية، ورايات الجبهة الديمقراطية، وسط شعارات منددة بالعدوان والاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة بفك الحصار وإعادة اعمار ما دمره الاحتلال، ودعوات بالوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بين شطري الأراضي الفلسطينية. وألقى ذكري أبو دقة عضو القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية، ومسؤولها في فرع الشرقية بخان يونس، كلمة الجبهة قال فيها : "تأتي الذكرى السنوية الأولى للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، والتي لا زالت تداعياته تخيّم على القطاع، فالحجم الهائل من الخسائر البشرية والتدمير والخراب الواسع، الذي فاق كافة التقديرات المتوقعة، باعتبارها المرة الأولى التي سقط فيها أكثر من ١٤٠٠ شهيد، وما يزيد عن ٥٠٠٠ جريح، اغلبهم من المدنيين الأبرياء، إضافة الى تدمير واسع في البنية التحتية وممتلكات المواطنين العزل، ناهيك عن استخدام "إسرائيل" الأسلحة المحرمة دولياً ولاسيما الفوسفور الأبيض". وأضاف أبو دقة، على الرغم من الصمود الأسطوري الذي رسمه الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة بكافة أدواتها، أمام آلة الحرب الإسرائيلية التي تعجز الكلمات ان توصفها، إلا ان الاستثمار السياسي لم يتحقق بفعل الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، وقطاع غزة ما زال يعيش الأمرين جراء سياسة الاحتلال العدوانية واستمرار الحصار وإغلاق المعابر. وطالب أبو دقة في كلمته، أمام الحشد الجماهيري الواسع، المجتمع الدولي، بوضع حد لمجازر الاحتلال المتكررة، وحصاره الظالم على قطاع غزة، وتوفير حماية دولية مؤقتة لشعبنا، ووقف الانحياز التام لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، والشروع في اعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة.
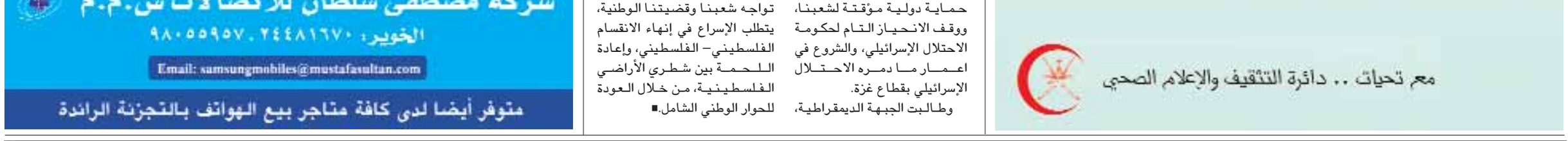
وطالبت الجبهة الديمقراطية، بعدم الانخداع بمواقف الحكومة الإسرائيلية اليمينية، لتجميد الاستيطان في الضفة الغربية دون القدس، لمدة عشرة أشهر، مع الإبقاء على استمرار المشاريع الاستيطانية قيد التنفيذ. فحكومة نتنياهو تحاول ان تظهر نفسها أمام العالم ان الفلسطينيين هم من يعرقلون العملية السلمية. وجددت الجبهة الديمقراطية مطالبتها، بالتمسك بالموقف الذي أكده المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسائر القوى الفلسطينية، بوقف المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية طالما لم يتوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بشكل كامل، وتحديد مرجعية للمفاوضات ممثلة بقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤. ودعت الجبهة الديمقراطية، السلطة الفلسطينية إلى رفض ورقة الضمانات السرية التي ستطرحها الولايات المتحدة الأمريكية على السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" لاستئناف المفاوضات بدون الوقف الكامل للاستيطان، والتي سيتم تسويقها في إطار اجتماع مشترك بين وزراء خارجية الدول الرباعية الدولية وعدد من الدول العربية في يناير ٢٠١٠. وأكد أبو دقة، ان مجابهة التحديات والمخاطر التي تواجه شعبنا وقضيتنا الوطنية، يتطلب الإسراع في إنهاء الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين شطري الأراضي الفلسطينية، من خلال العودة للحوار الوطني الشامل.■